

International Islamic Committee For Human Rights
International Islamic Council
For Daw'a And Relief



اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان
المجلس الإسلامي العالمي
للدعوة والإغاثة

اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان

التاريخ: 05/11/2023

إلى: رئاسة الجمهورية التركية، أنقرة، ووزارة الخارجية للجمهورية التركية، أنقرة
بخصوص: توصية بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية

السيد رئيس الجمهورية التركية

السيد وزير الخارجية للجمهورية التركية

نحن، اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان، نكتب إليكم بهذا الاقتراح المهم الذي يتعلق بمسألة عاجلة في القانون الدولي، والتي لا تتعلق فقط بتركيا ولكن أيضًا بالمجتمع الدولي بشكل عام.

نظرًا للتحديات والغموض العالميين المحيطين بالتمييز بين حركات التحرر الوطني والمنظمات الإرهابية بموجب القانون الدولي، نرى من الضروري إزالة الغموض واللبس القانوني بخصوص هذا الموضوع، حيث أن العديد من الدول تتعامل معه بطرق مختلفة، ويعاني المجتمع الدولي من تأثيرات التصنيف والتكليف القانوني الخاطئ والذي تنجر عنه تأثيرات عميقة على العلاقات الدولية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يرتبط بهذا الموضوع، موضوع آخر يحتاج إلى توضيح، يتعلق الأمر بوضع الدول التي لم تصادق على البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف. حيث لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه الدول ملزمة، بموجب القانون الدولي العرفي، بالاعتراف بحركات التحرر الوطني ضد الاحتلال، والتعامل معها على هذا الأساس.

بناءً على ما سبق، نقترح ونوصي بأن تتوجه جمهورية تركيا رسميًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب للحصول على رأي استشاري يتم توجيهه إلى محكمة العدل الدولية. يجب أن يسعى هذا الرأي الاستشاري إلى توضيحات بشأن:

1. التمييز بموجب القانون الدولي بين حركات التحرر الوطني والمنظمات الإرهابية.
2. ما إذا كانت الدول التي لم تصادق على البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف ملزمة، بموجب القانون الدولي العرفي، بالاعتراف بحركات التحرر الوطني ضد الاحتلال.

من خلال قيادة هذه المبادرة، لن تكون تركيا تسعى فقط إلى الحصول على توضيحات وتفسيرات بشأن المسائل القانونية الحاسمة لسياساتها فحسب، ولكن ستكون أيضًا تساهم في تقديم خدمة قيمة للمجتمع الدولي من خلال إلقاء الضوء على إشكالية قانونية تؤثر في العديد من الدول.

نحن ندرك وزن هذه المبادرة والتفاصيل المعقدة المتضمنة، ولكننا نعتقد أن البحث عن هذا الموضوع من أعلى هيئة قضائية في القانون الدولي سيكون خطوة متقدمة نحو نظام قانوني دولي أكثر تعريفًا وشفافية وعدالة.

نحن متاحون لأي مناقشات أو توضيحات إضافية قد تحتاجونها بخصوص هذه التوصية.

نلتمس منكم تبني الموضوع.

المحامي
أ / مبارك سعدون المطوع
رئيس اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان

مع الاحترام،

د. مبارك المطوع، رئيس اللجنة